international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 362

ISSN 2318-9118 سبتمبر/أيلول 2017

الحماية الاجتماعية في شرق إفريقيا: الأستثمار في المستقبل

ألكساندر بيك، المركز الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، مشروع الاتحاد الأوروبي لأنظمة الحماية الاجتماعية

نشر مشروع الاتحاد الأوروبي لأنظمة الحماية الاجتماعية مؤخرًا تقريرًا عن مستقبل الحماية الاجتماعية في ستة بلدان في شرق إفريقيا: إثيوبيا وكينيا وموزمبيق وتنزانيا وأوغندا وزامبيا (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2017).[1] وينظر التقرير إلى الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على الطلب على الحماية الاجتماعية من الآن وحتى 2065، وهو إطار زمني يتماشى مع جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063 - رؤيته لمستقبل القارة التي تلعب فيها الحماية الاجتماعية دور رئيسي.

يستكشف التقرير أيضًا الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الحماية الاجتماعية بشكل إيجابي على بعض هذه الاتجاهات الرئيسية وتسخّر إمكاناتها لضمان أن تتمكن البلدان الستة من مواصلة التقدم المثير للإعجاب الذي تحقق منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

التحدي الديموغرافي الذي يواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يلوح في الأفق في هذا التقرير. فعلى مدار الخمسين عامًا القادمة، تظهر توقعات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان أن عدد سكان الدول الستة سيرتفع بمعدل ثلاثة أضعاف في المتوسط ، وهو الأسرع في أوغندا والأبطأ في إثيوبيا. ووسط الأدلة على أن الانخفاض في معدلات الخصوبة الكلية في جميع بلدان العينة قد توقف، فقد يكون النمو السكاني أكثر دراماتيكية. على الرغم من أن هذه البلدان تشهد تحضرًا سريعًا، إلا أن سكان الريف سيواصلون نموهم وسيظلون أكبر من عدد سكان المدن حتى عام 2050 في بعض هذه المناطق. وسوف يضع هذا النمو ضغوطًا شديدة على توفير الخدمات العامة وعلى البنية التحتية، وسيواجه عرض العمالة خطرًا يفوق الطلب بكثير، خاصة بين الشباب.

على الجانب الإيجابي، تنخفض معدلات التبعية في جميع البلدان الستة، مما يعني أن عدد المنتجين في الاقتصاد يتزايد مقارنة بعدد المستهلكين. ويوضح التقرير كيف أن هذا التغيير الإيجابي للهيكل العمري للسكان سوف يحافظ على نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل المنظور. كان هذا التأثير، المعروف باسم الأرباح الديموغرافية، جزءًا لا يتجزأ من معجزة النمو في شرق آسيا. ومع ذلك، لكي يحدث هذا، يجب استخدام السكان في سن العمل بشكل منتج، ويجب أن تستمر معدلات الخصوبة في الانخفاض - كلما كان ذلك أسرع.

هياكل الاقتصادات الستة لم تتغير إلا ببطء منذ بداية القرن وإذا لم يتم تسريع التغيير الهيكلي، فستظل مستويات الإنتاجية منخفضة بالنسبة لأجزاء أخرى من العالم. وعلى افتراض استمرار الاتجاهات الحالية، فإن هيكل التوظيف سيتغير ببطء أيضًا؛ وسوف يجد الوافدون الجدد صعوبة في الدخول إلى القوى العاملة (التي يبلغ متوسطها مجتمعة 7 ملايين سنويًا عبر البلدان الستة على مدار الخمسين عامًا القادمة) للعثور على عمل بأجر في الصناعة أو الخدمات؛ وستبقى غالبية القوى العاملة في المشاريع المنزلية أو الزراعة. على هذا النحو، سيظلون ضعفاء للغاية، حيث سيكون سكان المناطق الريفية معرضين بشكل خاص لتأثير تغير المناخ.

يُظهر التقرير أيضًا كيف أن النمو السكاني وعدم المساواة يجتمعان لإبطاء تراجع الفقر في البلدان الستة، حتى في سياق نمو الناتج المحلي الإجمالي القوي إلى حد معقول. يؤدي النمو السكاني المرتفع إلى الحد من مكاسب الدخل الفردي، بينما تمنع عدم المساواة وصول فوائد النمو إلى أسفل توزيع الدخل. احتمالات الحد من الفقر هي الأفضل في إثيوبيا، التي لديها أدنى معدل للخصوبة وأدنى مستوى من عدم المساواة بين بلدان العينة، في حين أنها الأسوأ في زامبيا، حيث أن التفاوت أعلى في الوقت الحالي. لن ينخفض معدل الفقر الشديد في أي من الدول عن 10 في المائة بحلول عام 2030 بالمعدل الحالي للتقدم. وبلغة الأرقام المطلقة، سيكون الأداء أسوأ في المستقبل: فعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان الستة سينخفض قليلاً خلال الخمسين سنة القادمة.

ثم يقسم التقرير هذه الاتجاهات إلى سبعة تحديات كبرى للحماية الاجتماعية:

- تسريع انخفاض الفقر المدقع من خلال زيادة تغطية المساعدة الاجتماعية بين الخُمس الأدنى
- تعزيز التأمين الاجتماعي في السياق الغير رسمي لضمان انخفاض دائم في الفقر
- تخفيف الضغط على أسواق العمل المرتبطة بالنمو السريع للسكان في سن العمل من خلال توفير برامج الأشغال العامة
- تكييف برامج المساعدة الاجتماعية مع البيئات الحضرية في سياق التحضر السريع غير المنظم في كثير من الأحيان
- دمج الحماية الاجتماعية في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، مع إعطاء الأولوية للبرامج التنموية والحالية التي تبني الصمود على المساعدات الإنسانية السابقة في المناطق المعرضة للخطر
- تأمين عائد سكاني من خلال زيادة قدرة الحماية الاجتماعية لتمكين المرأة وتعزيز رأس المال البشري كوسيلة لخفض معدلات الخصوبة وتعزيز الإنتاجية
- تحقيق التغيير المستدام في تمويل الحماية الاجتماعية اللازمة للقطاع لمواجهة هذه التحديات بطرق لا تؤدي إلى تفاقم الفقر أو عدم المساواة

تتطلب استجابة السياسات لهذه التحديات الكبرى عددًا من العوامل التمكينية الرئيسية في جميع أنحاء البلدان الستة. وتشمل هذه السياسات إنشاء نظم الحماية الاجتماعية التي تحقق الاتساق داخل القطاع نفسه وبين الحماية الاجتماعية وخطط التنمية الأوسع نطاقا في البلدان. وهناك حاجة أيضًا إلى استراتيجيات تنمية القدرات لتحسين تصميم وتنفيذ ورصد برامج الحماية الاجتماعية، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي. ويعد تعاون الشركاء الاجتماعيين من الحكومة والقطاع التجاري والمجتمع المدني في تصميم برامج الحماية الاجتماعية أمراً ضروريًا لتحقيق الدعم الشعبي للإصلاحات. أخيرًا، هناك حاجة إلى المزيد من البيانات الأفضل لفهم احتياجات السكان وتأثير التدخلات المختلفة، وكذلك لتحسين الإدارة.

مرجع:

OECD. 2017. Social Protection in East Africa: Harnessing the Future. Paris: OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264274228-en>. Accessed 31 July 2017.

ملحوظة:

1. يمكن مراجعة ندوة الإنترنت التي قدمت تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017) على الرابط التالي <http://bit.do/eSYym>.

الآراء الواردة هنا هي آراء الكتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org
+55 61 2105 5000